وكذا لو وقع الكوز في الجب فادخل يده في الجب الى المرافق لاخراج الكوز لا يصير الماء مستعملا وكذا الجنب اذا ادخل رجليه في البئر لطلب الدلو لا يصير مستعملا لكن الاكثر على ان الجنب اذا اخذ الماء لا يريد به المفضة لا يصير مستعملا في قول محمد وكذا لو اخذ الماء بفيه وغسل اعضاءه بذلك الماء واخذ الماء بفيه وملأ آنيته كان طاهرا وطهورا وقال ابو يوسف لا يبقى طهورا سواء الصحيح انه لا ذا صار مستعملا لسقوط الفرض اولانه خالط البزاق فلا يكون طهورا ولو ادخل رأسه في الاناء للتبرد يصير الماء مستعملا لانعدام الضرورة من قاضيخان الماء المستعمل طاهر غير طهور على قول محمد وعليه الفتوى من زاد الفقهاء والوضوء بالخل وماء الورد لا يصير مستعملا عند الكل لانه لم يوجد اقامة القربة ولا اسقاط الفرض من جامع الصغير لقاضيخان واذا توضأ لابأس بان يمسح وجهه بالمنديل وقال بعض الناس يكره ولكن يترك حتى يجف عليه الماء وكذا على هذا الاختلاف اذا اغتسل واختلفوا ايضا في الماء الذي انفصل الى الثوب ماء مستعمل لانه متى زايد العضو يحكم باستعماله كما لو سقط على الارض او في الاناء والماء المستعمل نجس كما سوى ابو حنيفة رضي الله عنه وابو يوسف فلو فتل بانه يمسح بالمنديل يتنجس المنديل بالغسالة ففي مسح الباقي يتنجس الباقي الا اذا رفع بالضرورة وانبنت الكراهة لان الاحتراز ممكن في الجملة بان يمكث حتى يجف ولما قالته عايشة رضي الله عنها كان لرسول الله ﷺ فيه بشق بها وجهه اذا توضأ وعن عمر رضي الله عنه كان يمسح بالمنديل اذا توضأ وكذا عن ابن عمر رضي الله عنه وعن معاذ بن جبل رضي الله عنه انه نعم كان يمسح بطرف ردائه اذا توضأ والمعنى ان الماء وان زايل العضو لا يصير مستعملا للضرورة الا ترى انه اذا اغتسل او توضأ عم الثوب فيما يجف عليه فانه لا يحكم بنجاسة الثوب وان تحلل الماء المستعمل كذا المنديل ولا معنى للمكث حتى يجف لان فيه كشف العورة ولعله يحوج من برد فسقط حكم الاستعمال كما سقط في ماء دام على العضو وما يتعلق به محمول على الندب والاستحباب فالمستحب عنده ان لا يمسح اذا لم يخف الملال على نفسه ولم يلحقه كثير خرج بترك المسح ولهذا قال محمد لابأس به من سبوط حوامر زاده غسل الطاهر شيء من اعضاء الوضوء سوى اعضاء الوضوء كالجنب والفخذ لاجل القربة كلموا فيه قال بعضهم يصير الماء

مستعملا

بده او رجليه

مستعملا كالماء الذي توضأ به الطاهر وقال بعضهم لا يصير مستعملا لان الوضوء على الوضوء قربة على كل حال فجاز ان يصير به مستعملا اما غسل الجنب والفخذ ليس من القربة في شيء فلا يصير مستعملا كالماء المستعمل في الثوب الطاهر وما اتيه من جامع قاضيخان وقال في الفوايد وعامتهم على انه لا يصير مستعملا جنب حاض في الماء الجاري والنجس وفي عنقه تعويذ فبتل ذكره فتوضأ والداخل في الماء الجاري لا يكون لغسالة الجنب لوصبا الماء على نفسه فابتل التعويذ والخيط يغسل ولو كان ثلث مرات قال الصباب قال عن بدن الجنب وغسالة الجنب نجس في طهارات المفيد في الفصل الرابع في الفوايد قال سمعت والذي يقول جنبان ركب احدهما عاتق صاحبه فاقاض الراكب منهما الماء على رأس حي سال عليهما يحكم بطهارة الراكب فقط من الصباب في السواك اذا لم يكن للرجل سواك فغسل باصبعه يحتسب على السواك القروي والمصري فيه سواء في صلوة الصدر الشهيد ويتسوك بالسواك من ابتداء مرة او حريفة فانه اقطع للبلغم وانقى للصدر واسلم للطعام ولكن السواك رطبا مستويا قليل العقد في غلظ الخنصر وطوله شبر هل يكون من شجرة مجهولة لا يعرف انه لا يؤمن ان يكون سما ولا يجعله عفقا ولا عتيقا ويتسوك عرضا على الاسنان واللثة والحنك واللسان واغسل ذاك بعد فراغك في الصيف بماء بارد وفي الشتاء بماء حار قال رضي الله عنه وهذا من رأي الاطباء قالوا بانه يطلق اللسان ويضع الكلام ويقطع الحدقة ويفرح القلب ولا ينبغي للمتيمم ولا لمن به القرح والسعال لابس اللقوة والعطش والخفقان والرمد لابس فصل في الاسآر والنفاريق سور الحمار والبغل مشكل لان اعتباره بلحمها يوجب نجاسته واعتباره بعرقها يوجب طهارته فانه عم كان يركب الحمار معروريا والظاهر كان يصيب ثوبه عرق فصلى فيه فقلنا بالشك ولا يطهر النجس ولا يجس الطاهر ويجمع بينه وبين التيمم اذا عدم الماء وبالجملة بداءة جاز عندنا وفي المنتقى عن محمد اكره شرب سور حمار وفي النفاريق عن ابن سماعة لا بأس به وفي النوادر عن ابي الليث والاحتياط في ان لا يشرب والماء في ذلك ولعابها اذا اصاب الثوب او البدن ذكر بكر عن ابي حنيفة رواية روى محمد عنه انه لا يمنع الصلوة وان مضمض روى ابو يوسف عنه المنع اذا لم يمض وقت